

هل يشتري ترامب الجزيرة!

على مادة اليورانيوم. الأمر الجديد في هذه القصة هو أن الرئيس ترامب عرض شراء الجزيرة بمن عليها، وهي سابقة سياسية أصابت المسؤولين

والشعب الدنماركي بالصدمة والامتناع من سلوك ترامب. فترامب الذي يخوض حربا

باردة غير معلنة مع روسيا من جهة، وحربا اقتصادية وتجارية معلنة مع

الصين تكاد تودي باستقرار الاقتصاد العالمي وقيمة النقد في العديد من

الدول التي تأثرت في هذه الحرب من جهة أخرى، اختار استنادا إلى

خلفيته كرجل أعمال ومستثمر في العقارات أن يتعامل مع غريتلاند

وفق مبدأ العرض والطلب طالما أن هناك قوى عظمى تشاركه في نهما

للسيطرة على الجزيرة وهي الصين وروسيا حتى الآن. وقد أثار تغلغل

الشركات ووصول الأيدي العاملة الصينية بشكل مطرد إلى غريتلاند،

حفيظة العديد من المسؤولين الدنماركيين، حتى أن بكين اضطرت

إلى أن تراجع عن عرضها لبناء مطارات ومنشآت تعدين جديدة في

غريتلاند تقدمت به في العام 2018. كما أن تقريرا للبنتاغون أشار مؤخرا

إلى القلق من التمدد الصيني في الجزيرة، وعبر التقرير عن الخشية من

أن تتمكن الصين من نشر غواصات هناك إذا امتدت أذرعتها أكثر مما يجب

في الجزيرة.

مرح البقاعي

كاتبة سورية أميركية

الغنى الرئيس الأميركي دونالد ترامب زيارته الرسمية إلى

مملكة الدنمارك التي كانت مقررة في الأسبوع الأول من شهر سبتمبر إثر

تعليق رئيسة الوزراء الدنماركية، ميتي فريديريكسن، على ما نشره

على حساب تويتر الخاص به معبرا عن رغبته في شراء جزيرة غريتلاند

التي هي أرض دنماركية وسكانها دنماركيون، لكنها تتمتع بحكم ذاتي

منذ العام 1979. وكانت فريديريكسن قد وصفت عرض ترامب وفكرته بأنها

”سخيفة“، كما عرّف رئيس الوزراء الدنماركي الأسبق، لارس راسموسن

قائلا ”إذا كان يفكر حقا في ذلك فهذا دليل على أنه فقد صوابه“، مضيفا

”فكرة أن تباع الدنمارك 50 ألف مواطن للولايات المتحدة هو أمر يثير

السخرية“.

وتماشيا مع طبعه الاستغزاري الذي يظهر جليا في تغريداته اليومية

المثيرة للجدل، نشر ترامب تغريدة على حسابه أرفقها بصورة افتراضية

لبيوت غريتلاند الصغيرة الملونة الموزعة بتواضع على أرض جزيرة

غريتلاند وقد انتصب في وسطها برج عال ذهبي من أبراج ترامب التي

يشيدها في العالم، وغرد بجانب الصورة ساخرا ”أعدكم أن لا أبني

برجا من أبراجي العالية إذا اشترت غريتلاند“.

وتناقلت وسائل الإعلام على نطاق واسع هذه المسألة حتى قارب الأمر

نشوب أزمة دبلوماسية بين واشنطن وكوبنهاغن، وانتهى إلى إلغاء زيارة

الدولة التي كان يعد لها البيت الأبيض إلى الدنمارك بسبب غضب

ترامب من القرار الدنماركي بعدم السماح له أن يكون شراء الجزيرة

مدرجا على جدول أعمال الزيارة. اهتمام الرئيس الأميركي

بالجزيرة البكر الأكبر في العالم، التي يزود جليدها ليكشف عن ثروات طبيعية هائلة دفيئة، يتعاطم نظرا

للقيمة الجيوسياسية التي تتمتع بها غريتلاند، ما يجعل الصين والولايات المتحدة تتسابقان لتسخير

تلك القيمة كل لمصلحته الخاصة. وقد يكون تسابق بكين وواشنطن

على الاستثمار والسيطرة الناعمة على غريتلاند أحد أهم المعارك

السياسية الناشئة حاليا بين القطبين الصناعيين، وادانتها الاقتصاد.

فعين الصين تحظ على ما تسميه ”طريق الحرير الجديد“

الذي يرتبط وثيقا بموقع غريتلاند الاستراتيجي على خط مسارات

الشنح الجديدة في شمال المحيط الأطلسي إثر ذوبان طبقات الجليد

القطبية بعامل الانحسار الحراري في العالم، حيث قلصت الممرات الجديدة

بشكل كبير فترة الإبحار للسفن والشاقلات البحرية التي كانت تعتمد

على قناة بنما أو قناة السويس للتنقل عبر المحيطات.

أما عين الولايات المتحدة المركزة على جزيرة غريتلاند، فليس بالأمر الجديد البتة، بل يعود إلى ما بعد

الحرب العالمية الثانية. ففي الساحل الشمالي الغربي للجزيرة تترجع قاعدة

”تول“ الجوية الأميركية التي أنشئت في العام 1943، وهي تتوفر على جهاز

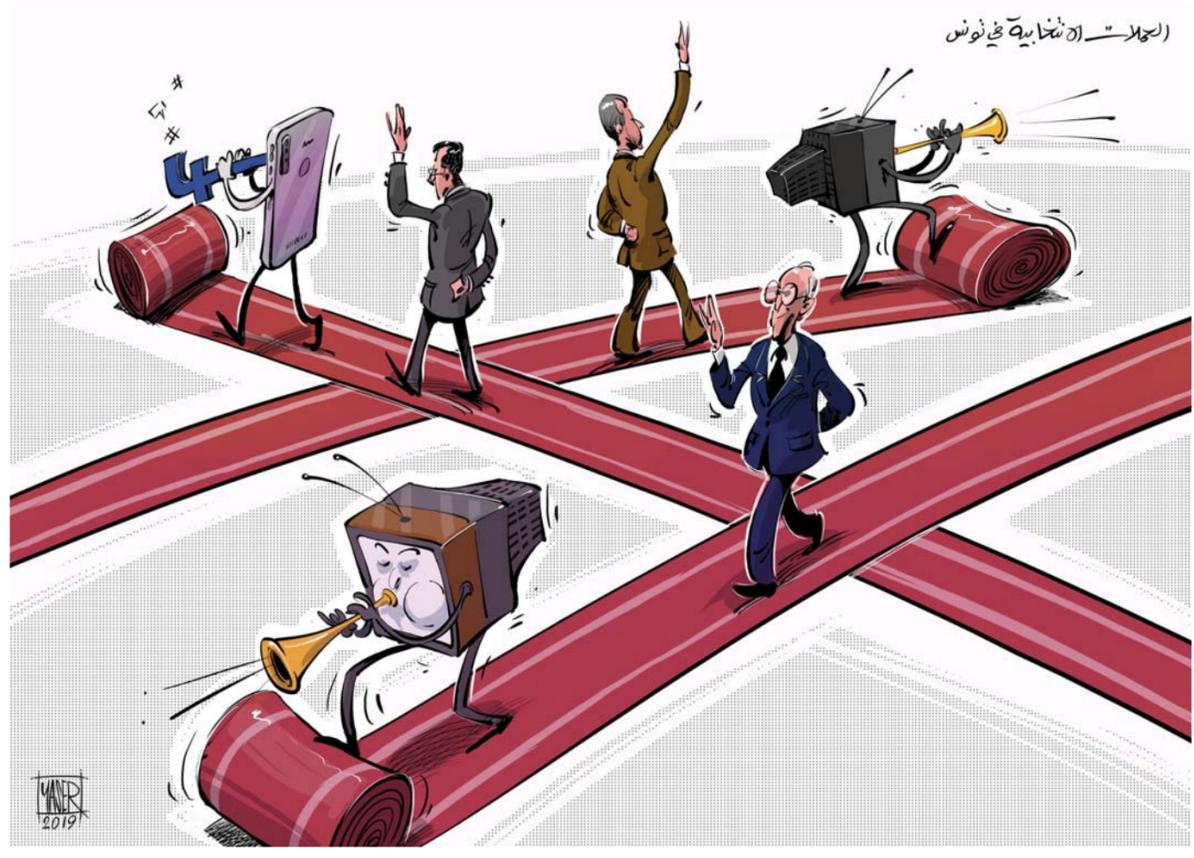
إذار مبكر للصواريخ الباليستية، وكذلك على نظام متابعة الأقمار

الصناعية لمراقبة الفضاء الخارجي. أما موارد الطاقة التي استشرفتها الدراسات

الجيولوجية الأميركية منذ زمن فحدّث ولا حرج من

الخصائص والزمك، إلى الماس والذهب والنظف، والأهم احتواء طبقات الأرض في الجزيرة الغبراء

العذراء



تصادم مشروع التسوية والحرب يعيق تفكيك الأزمة الليبية

محمد أبو الفضل

سواء أكانت استقالة فايز

السراج من رئاسة حكومة الوفاق، الثلاثاء الماضي، حقيقة أم مزورة وجرى دسها على حسابه

الخاص على تويتر أم تراجع عنها، ففي كل الحالات أكد الخبر عمق

أجواء الارتباك السياسي الذي يعيشه السراج وحلفاؤه من المتطرفين

والكتائب المسلحة والقوى الإقليمية، لأن من سربوا فحوى الاستقالة ومن

نفوها تركوا انطباعات بأن فرقة لن يستطيع إخفاء مكابذاته بعدما تقلصت

مساحات الحركة السياسية والأمنية والاقتصادية أمامه وأن شيئا ما كبيرا

قد يحدث في الفترة المقبلة يفرض على خروج شخصيات من المسرح

الليبي ودخول أخرى بما يقبل الطاوله رأسا على عقب.

والمحت بعض المصادر بأن هناك تغييرا قادمًا في التوازنات لدى بعض

الأطراف التي لعبت دورا سلبيا في الأزمة الليبية، وأن دولة مثل تركيا

لن تستطيع مواصلة دعمها الكبير للسراج والمتطرفين الإسلاميين بعدما

تكدت خسائر كبيرة، وستجربها الطريقة التي تعاملت بها مع قوى لها

مصالح استراتيجية في ليبيا على تبني خيارات بديلة.

لم تتبلور معالم نهائية بشأن بعض الحوارات والإشارات الخفية، لكن الضغوط التي يتعرض لها

الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ستضطره إلى التحلل قليلا من ورقة

ليبيا، بعدما أثبتت له الجغرافيا السياسية القريبة والبعيدة أنه قد

يصبح لقمة سائغة لكثير من خصومه. يليل التصادم بين المشروعات

السياسية والعسكرية أمد الحروب ويؤدي إلى فشل المحاولات الرامية

لوقفها، وتجد بعض الأطراف أن مصلحتها في تغليب الأولى فتدفع

نحو الوصول إليها، بينما ترى أطراف أخرى أن أهدافها تتحقق مع استمرار

المعارك فتعمل على تغذيتها والتصل من مساعي التهديد كي تملد الدفة

لصالح من يقفون خلف تأييد الحرب على حساب السلام.

جسدت الأزمة الليبية هذه المعادلة في صورتها المحلية، مثل غيرها من الأزمات المنتشرة في المنطقة. ولن تتوقف ما لم يحسم المشير خليفة حفتر قائد الجيش الوطني الليبي سيطرته على مقاليد الأمور

في العاصمة طرابلس قريبا. ففي ظل عمليات الكر والفر ستبقى الأمور معلقة. وهو ما تدركه حكومة الوفاق القلقة برئاسة فايز السراج، ومجلس

الدولة المؤدلج برئاسة الإخواني خالد المشري، ومن لف لفهما من القوى

السياسية والحركات المسلحة. يعارض السراج والمشري طرح

التسوية السياسية في اللحظة التي تميل فيها الكفة لصالح الجيش

الليبي، وإثارة الزواجر أخيرا والقبيا الاتهامات جزافا، وهما يعلمان على

عرقلة أي مشروع جاد بشأن التسوية من خلال ضخ المزيد من الأموال

في شرايين الحرب التي تشارك فيها ميليشيات وعصابات منظمة

وإرهابيون ومتطرفون ومرترقة. ويدركان أن الموافقة على ذلك تعني

إقرارا ساحقا بالهزيمة وخروجا واضحا من المكونات الجديدة.

تبدو الصيغة السابقة مفهومة لدى غالبية المتابعين للأزمة وليست

قاصرة على دولة بعينها. لكن ما تتفوق فيه ليبيا حاليا أن التصادم

بين مشروع التسوية والحرب كانت ترتاح له قوى إقليمية ودولية، ولكل

طرف أسبابه التي دفعه إلى تأييد هذا المشروع أو ذاك.

ربما تكون الأهداف الظاهرة متقاربة بين الداخل والخارج، لكن

الأدوات المستخدمة يتم تسويقها متباينة في المضامين. الأمر الذي

يفسر صعود أحاديث السلام في وقت لا يزال ضجيج المعارك مستمرا، ولم

تظهر المعالم القاطعة التي توحى بالاستسلام أو وقفها.

لتبسيط المشهد وتقريبه بشكل أوضح، يمكن التوقف عند الخطاب

السياسي المفاجئ الذي تبنته مصر بطرح ما يمكن وصفه بالسلام الشامل،

والذي لم يكن لي طرح ما لم تتوافر لديها تقديرات تدعمه، أو على الأقل

تحريك المياه الراكدة في هذا النهر، حيث طالب الشهر الماضي بعدم

الاعتراف بجميع الأجسام السياسية في ليبيا، باستثناء مجلس النواب في

طريق، باعتباره الوحيد الذي يحظى بشرعية دستورية، ما يعني انتظار

صدور قوانين وتشريعات صادمة، وطالبت بإعادة النظر في توزيع

الثروة، وشددت على أهمية دور الأمم المتحدة.

توالت الخطابات بعد ذلك بشكل فردي وجماعي لتأييد تسوية سياسية

ما في ليبيا. وعكست قمة الدول السبع في فرنسا مؤخرا المعاني الدالة على

ذلك، لكن لم تعرج تفصيلا إلىليات التطبيق العملي من قريب أو بعيد.

جاءت تصريحات من واشنطن وباريس وروما وغيرها، تؤكد على

هذا المعنى بطرق مختلفة. وشرحت معلومات حول عقد لقاءات مهمة بشأن

الأزمة الليبية على هامش اجتماعات

الجمعية العامة للأمم المتحدة في أواخر شهر سبتمبر الجاري. لكن حتى

الآن لم تضع هذه التوجهات النقاط على الحروف.

أطلقت هذه التطورات العنان للخيال السياسي، لكنها فرملتة أيضا

لأن المسألة ما زالت فضفاضة في مجملها. كل طرف يستشف ما يريده.

من يسعون نحو السلام يتناهبهم شعور بالغبطة بسبب عودة تداول الحديث

عن التسوية. ومن يعملون للحرب يتملكهم إحساس بالرضا، لأن الكلام

عن السلام لم يتبلور في خطة دولية، ما يعني ترحيل الحسم إلى أجل غير

مسمى.

يعلن أنصار السلام يعملون على ضبط الأوضاع في ليبيا قبل أن تحدث

مفاجآت في تونس ويفوز مرشح حركة النهضة في انتخابات الرئاسة، بما

يصعب السيطرة على الإسلاميين في المنطقة لاحقا، فقد فهم من يكرسون

الفرصة التي كانت تمتلكها على مسرح العمليات من قواعد

تمركز للطائرات المسيرة ومخازن للأسلحة. الأمر الذي أفقدها جانباً

من قوتها الرئيسية، ما يهيئ الفرصة للحديث عن سلام شامل في ظل توازن

قوى يميل لصالح الجيش الوطني الليبي، يمكنه من القبض على الكثير

من المفاتيح الغائبة طوال الفترة الماضية.

كما يسعى فريق التسوية إلى استمارة المسافة التي تتخذها

البعثة الأممية في ليبيا من حكومة السراج، والضجر الواسع في صفوف

الشعب الليبي من أداء حكومة الوفاق التي تحالفت مع متطرفين وأغدقت

عليهم الأموال، وضعت البلاد تحت رحمتهم، لتدشين مقاربة تطوي

صفحة الكثير من الشخصيات التي أدى استمرارها على رأس السلطة إلى

تعطيل مشروع التسوية، لأنه يقضي على طموحاتهم وأحلامهم في مضاعفة حصة المكاسب.

تعطلت التسوية السياسية مع تمسك أصحاب المشروع المناوئ بالحرب، والاستفادة من السهولة التي

مكنت أصحابها من تمرير الكثير من صفقات الأسلحة إلى ليبيا برا وبحرا

وجوا، وتدقق العناصر الإرهابية. مع تنامي إرهابات تشير إلى صعوبة

الاستمرار في هذا الطريق، قد يجد أنصار السلام نافذة للمضي في

مشروعهم، عندما تتيقن بعض الدول الكبرى أن القوة الضاربة للإرهابيين

تقلصت إلى أدنى مستوى. وهو ما يحاول من يقفون معهم فقيه عبر

القيام بعمليات عنف في أماكن متفرقة تجعل من يعتقدون أن ذخيرة الإرهاب

بدأت تنفذ يراجعون مواقفهم، والحرب مستمرة ولن تعمد إيجاد الأدوات التي

تمكنها من الصمود.

اهتمام الرئيس الأميركي

بالجزيرة البكر الأكبر في العالم، التي يزود جليدها

ليكشف عن ثروات طبيعية هائلة دفيئة، يتعاطم نظرا

للقيمة الجيوسياسية التي تتمتع بها غريتلاند، ما يجعل

الصين والولايات المتحدة تتسابقان لتسخير تلك القيمة

الخاصة. وطالما أصبحت العملية تتعلق

بعروض شراء وإغراءات من قبل الشاري مقابل رفض قاطع من صاحب

الأرض، لنلق نظرة على الأرقام المتعلقة بهذه القضية. فقد سبق وأن

تداول الممنونين في البيت الأبيض صياغة مشروع قد يكون مقبولا

للدنمارك هو أقرب إلى الاستثمار وليس الشراء، وخلصوا إلى فكرة

تعرض فيها واشنطن معونات مالية سنوية لغريتلاند قدرها 600 مليون

دولار سنويا، وإلى الأبد؛ هذا علما وأن الدنمارك تدفع مبلغ 740 مليون

دولار سنويا لغريتلاند ما يغطي نصف ميزانية الجزيرة السنوية.

فصل المقال يكمن في ما سينتهي إليه موقف سكان غريتلاند من طرح

الرئيس ترامب الذي يخترق الأعراف السياسية والمسافات الدبلوماسية

ويقدم عرضا فجأ لشراء أرض هي أقرب ما تكون لاستقلالها السياسي

بعد عقود من الحكم الذاتي؛ فهل وصل الضعف الاقتصادي لبعض

الدول أمام أباطرة الاقتصادات الكبرى، وحيثما الهيمنة المالية

في العالم، إلى القبول بمقايضة أراضيها مقابل

شيك سنوي وأبدى؟ وهل آيادي الصين وروسيا

الممتدة في الخفاء ومن تحت سطح المحيط الذي

يلف الجزيرة هي أقل خطراً على غريتلاند واستقلال

رأي سكانها من عرض ترامب العلني، والذي وصف بالمتعرج والخارج عن

الصواب؟ اتساءل!

